

Distr.: General
26 September 2006
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، والفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وهو يغطي شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦.

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة العامة في دارفور تدهورا كبيرا. ويدل القرار الذي اتخذته حكومة السودان بنشر عدد كبير من جنود القوات المسلحة في دارفور على عزمها الواضح على التماس حل عسكري للأزمة الناشئة في المنطقة.

٣ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت الأطراف الموقعة على اتفاق دارفور للسلام المبرم في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ على وقف إطلاق النار، كل منها تجاه الآخر. بيد أنه خلال تلك الفترة نفسها، اندلع العنف على نحو خطير بين الأطراف الموقعة على الاتفاق من ناحية والأطراف غير الموقعة من ناحية أخرى، مما يمثل انتهاكا للاتفاق وللالتزامات المنصوص عليها في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد نُصب كمين في ١٩ آب/أغسطس في كوما لقافلة للوقود تابعة للاتحاد الأفريقي، أودى بحياة اثنين من حفظة السلام، ولا تزال الهجمات التي تستهدف العناصر الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية مستمرة دون هوادة. وتتفشى أعمال السطو في معظم أنحاء دارفور. وواصلت جماعات الميليشيا مهاجمة المدنيين والمشردين داخليا، وظل الأمن في مخيمات المشردين داخليا مزعزعا بدرجة كبيرة، مع اشتداد العنف ضد النساء والفتيات على نحو يبعث على الجزع. وقد أخذت المنطقة تسقط من جديد في دوامة عنف مفرغة.



٤ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، اشتبكت القوات المسلحة السودانية، بمساعدة حسبما أفادت بعض التقارير من ميليشيا الجنجويد، مع قوات تابعة للأطراف غير الموقعة على اتفاق دارفور للسلام في منطقة جبل مون في غرب دارفور. وفي ١٨ آب/أغسطس، شن مهاجمون مجهولوا الهوية يُعتقد أنهم منتظمون إلى جماعات غير موقعة على اتفاق دارفور للسلام هجوماً على معسكر للقوات المسلحة السودانية في قوز منو، فقتلوا ثلاثة من جنود تلك القوات. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أوقعت جماعات مسلحة أخرى قافلة تابعة لحكومة السودان في كمين قرب أبو سروج في غرب دارفور، فقتلت المعتمد المساعد لكلبس وستة أفراد آخرين. وتكررت أيضاً هجمات الميليشيا المرتبطة بالحكومة على القرى قرب جبل مرة في الفترة من ١٧ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، وقتلت خلالها ١٢ مدنياً وسلبت ما يزيد عن ألف من الأبقار.

٥ - وفي الوقت نفسه، ظلت قوات حكومة السودان وقوات جناح ميناوي في حركة تحرير السودان تهاجم قوات جبهة الخلاص الوطني في شمال الفاشر طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى وجه التحديد، نشب القتال بين قوات جبهة الخلاص الوطني من ناحية والقوات المسلحة السودانية وقوات جناح ميناوي في حركة تحرير السودان من الناحية الأخرى في ٢٨ تموز/يوليه حول كلكل، على مسافة ٦٠ كيلومتراً إلى الشمال من الفاشر؛ وأسفر ذلك عن استيلاء القوات المسلحة السودانية على كلكل في ٦ آب/أغسطس. وفي ذلك اليوم نفسه، هاجمت قوات جبهة الخلاص الوطني قرية السايح الواقعة على مسافة ٩٠ كيلومتراً شمال شرقي الفاشر واستولت عليها. وأفيد بأن القوات المسلحة السودانية وجبهة الخلاص الوطني قد استأنفتا القتال في ٢٨ آب/أغسطس غرب كلكل مع حدوث قصف جوي من طائرات الحكومة. واستولت القوات المسلحة السودانية على أبو سكين وكلكل من جبهة الخلاص الوطني في ٢٨ آب/أغسطس، وعلى أم سدر في ٣١ آب/أغسطس، مع دفع قوات إضافية إلى شمال دارفور. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، حركت القوات المسلحة السودانية أيضاً أعداداً كبيرة من القوات شمال الجنيينة على امتداد الحدود مع تشاد وشمال كردفان إلى منطقة السايح.

٦ - وفي الوقت نفسه، أفيد بأن القوات المسلحة السودانية نشرت بعض الطائرات إلى شمال دارفور لأغراض الاستطلاع والدعم اللوجستي وشن الغارات. وتفيد التقارير أن طائرة حكومية قصفت قرية حسن قرب كلكل في ٢٩ تموز/يوليه، مما أدى إلى مصرع مدني واحد على الأقل وجرح سبعة آخرين. وأبلغ بعض سكان قرية قوز مرخ وأم هشاب ويونكا عن حدوث قصف بالقنابل في مناطقهم في الفترة الممتدة بين ٣٠ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس. وفي ٧ آب/أغسطس، هبطت طائرة أنتونوف تابعة لحكومة السودان هبوطاً اضطرارياً في

مطار الفاشر؛ وزعم مقاتلو جبهة الخلاص الوطني أنهم أعطبوها بإطلاق نيران أرضية عليها من حول قرية السايح. وفي اجتماع لجنة وقف إطلاق النار المعقود في ٩ آب/أغسطس في الفاشر، ادعت حركة العدل والمساواة أن القوات المسلحة السودانية تستخدم طائرات بيضاء من نوع الهليكوبتر وذات الجناحين في دعم قواتها البرية. وفي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس، وردت تقارير تفيد أن طائرات قصفت مناطق قرب تورا والسايح وأم سدر، وأن هذه الهجمات أوقعت عددا من الخسائر في صفوف المدنيين.

٧ - وكما ذكر في الفقرة ٣ أعلاه، قامت جماعة من الرجال المسلحين على متن ١٥ مركبة بنصب كمين في ١٩ آب/أغسطس لقافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مؤلفة من ١٢ شاحنة من شاحنات الوقود بالقرب من كوما، على مسافة ٨٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من الفاشر. وقاومت قوة الحماية التابعة للبعثة المهاجمين وطلبت دعمها بتعزيزات. وفي القتال الشديد الذي تلا ذلك، قتلت القوة التابعة للبعثة ١٢ من المهاجمين، بينما قُتل اثنان من جنود البعثة وجُرح ثلاثة آخرون.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتد بشكل متزايد تجاسر أعمال السطو المسلح على مركبات وقوافل الأنشطة الإنسانية، مما يمثل استمرارا لزعزعة سادت مؤخرا. ففي ٣١ تموز/يوليه، سطا رجال مسلحان على مركبة تابعة لمنظمة دولية غير حكومية في مخيم أبو شوك للمشردين داخليا في شمال دارفور. وفي ٢٤ آب/أغسطس، اختفت شاحنتان من الشاحنات التابعة لوكالات الأمم المتحدة في المنطقة الواقعة بين الطويلة وكبكاية. وفي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، قام رجال مسلحون باختطاف وسرقة ثلاث مركبات تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية قرب الفاشر؛ وفي ٣٠ آب/أغسطس، أكدت اللجنة خبر مصرع أحد سائقي هذه المركبات. وهذه إضافة جديدة إلى الخسائر المتزايدة في الأرواح في صفوف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في دارفور؛ وقد توفي منهم ١٢ شخصا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس وحدهما.

٩ - ويقوم قطاع الطرق في جميع أنحاء دارفور بنهب المركبات التابعة للمنظمات غير الحكومية وسرقة النقود ومعدات الاتصال من ركبها وسائقيها. ففي ٢٩ تموز/يوليه، انقض ستة رجال مسلحين على قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة مؤلفة من ٢٩ شاحنة في الطريق بين هبيل والجنية وسلبوا متاع سائقيها. وفي ٣ آب/أغسطس، قام أشخاص مجهولو الهوية بمهاجمة ونهب شاحنة تابعة للأمم المتحدة كانت تحمل أغذية جنوب نبالا. وفي ٢٥ آب/أغسطس، انقض ثلاثة رجال مسلحين على قافلة تضم سبع شاحنات محملة بالأغذية وسلبوا متاع السائقين.

١٠ - واستمر شن الغارات أيضا على حركة المرور التجارية. ففي آب/أغسطس، قامت جماعة من الرجال المسلحين بمهاجمة ونهب حافلة أثناء سيرها من الفاشر إلى نيالا، وقتلوا سبعة من ركابها وجرحوا ١٢ منهم. وفي ١١ آب/أغسطس، هاجم أربعة رجال مسلحين قافلة تجارية تضم ٢١ شاحنة جنوب نيالا وسلبوا متاع السائقين. وفي ١٧ آب/أغسطس، انقض ١٠ رجال مسلحين يمتطون الجياد على شاحنتين على الطريق المؤدي إلى سوق قريضة، وقتلوا شخصا واحدا وجرحوا ستة آخرين ثم نهبوا الشاحنتين وسلبوا أمتعة الركاب.

١١ - وفي شمال دارفور أيضا، قامت عناصر من جناح ميناوي في حركة تحرير السودان، الذي أصبح متحالفا حاليا على صعيد الميدان مع قوات الحكومة، وبعد أن استولت على بلدة كورما في ٥ تموز/يوليه من جناح عبد الواحد في جيش تحرير السودان، بمهاجمة القرى القريبة من هذه البلدة فنهبت الماشية وقتلت عددا لا يقل عن ١٠٠ من المدنيين. ونجم عن هذه الصدامات وغيرها وصول عدد يقارب ٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى مخيمات شمال دارفور في تموز/يوليه. وأفاد هؤلاء المشردون بوقوع جرائم القتل العشوائي والاغتصاب والاختطاف. وأفاد سكان القرى الذين بقوا في ديارهم بأنهم تعرضوا للتحرش والضرب والترويع من قوات جناح ميناوي في حركة تحرير السودان؛ وذكر بعضهم أن المقاتلين التابعين لقوات ميناوي والزغاوة أمروهم بالرحيل عن قراهم إلى مخيمات المشردين داخليا. وقامت عناصر من قوات ميناوي أيضا بالتحرش بالذين يحاولون العودة إلى قراهم، إلى جانب ابتزاز الأموال والاستيلاء على الوثائق.

١٢ - وظل الأمن في مخيمات المشردين داخليا مزعزعا بدرجة كبيرة، وبخاصة حيثما لم يتسن لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان نشر القوات أو تسيير الدوريات. وهناك وجود عامل للبعثة في بعض هذه المخيمات ولكن زعماء المخيمات الأخرى أُنذروا بالبعثة أن تظل بعيدة عن هذه المخيمات. وتزايد انقسام جماعات المشردين داخليا حسب الانتماءات الطائفية إلى جماعات مؤيدة لاتفاق دارفور للسلام وجماعات غير مؤيدة له. وفي مخيم شنقل طوباوي، تفيد التقارير أن رجالا مسلحين يتحرشون بالمشردين داخليا ويسرقونهم بعد سؤالهم عن انتمائهم العرقي. وفي ١٠ آب/أغسطس، أُطلقت النار في مخيم كلمة على أحد المشردين داخليا من طائفة الفور فلقي مصرعه، فاندلعت مصادمات بين المشردين داخليا من طائفتي الفور والزغاوة، أصيب فيها اثنان بجروح خطيرة. وتدخلت في الأمر فصيلة تابعة للبعثة وبقيت في المخيم في تلك الليلة تخفيفا لحدة التوتر. وفي ١٢ آب/أغسطس، نظمت البعثة لقاء للمصالحة بين زعماء الطائفتين. وفي ٩ آب/أغسطس، قام موظفو الشؤون المدنية التابعون لبعثة الأمم المتحدة في السودان بترتيب إجراء مناقشات بين بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

والمشردين داخليا في زالنجي، أتاح لهُؤلاء المشردين الإعراب عن شواغلهم ومكنت البعثة من استئناف تسيير بعض الدوريات.

١٣ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت دون هوادة ظاهرة التسلح في بعض مخيمات المشردين داخليا. وتعرض المشردون داخليا في المخيمات الواقعة في محيط الفاشر للتحرش من جنود قوات جناح ميناوي في حركة تحرير السودان، خصوصا في مخيم زمزم. وفي ١٣ آب/أغسطس، اضطر فريق طبي تابع لإحدى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى مغادرة مخيم كلمة حين تعرض للهجوم من رجلين مسلحين. وفي ٢٣ آب/أغسطس، تحرشت قوات جناح عبد الواحد في جيش تحرير السودان بالمدنيين في مخيم عطاش في جنوب دارفور.

١٤ - وعرقلت شائعات التسمم جهود الإمداد بالمياه والتحصين باللقاحات في المخيمات في جميع أنحاء دارفور. وفي ٢٠ تموز/يوليه، دفعت هذه الشائعات على ما يبدو جمهرة غاضبة من المشردين داخليا إلى الاعتداء بالضرب حتى الموت على ثلاثة من موظفي إدارة المياه والإصحاح البيئي الحكومية في مخيم الحصاصيصا قرب زالنجي. ويواجه العاملون في مجالي التحصين والإصحاح بالتحدي والتهديد من المشردين داخليا في المخيمات في جميع أنحاء دارفور.

١٥ - ولا تزال جماعات شتى من الميليشيات تزاوّل نشاطها دون عقاب في جميع أنحاء دارفور، حيث تهاجم القرى وتسرق الماشية وتتحرش بالمشردين داخليا. وقد استقرت بعض هذه الجماعات في القرى التي أحلتها من سكانها قرب زالنجي وأخذت تستغل أراضيها في الزراعة.

١٦ - وقد تحسنت العلاقات بين تشاد والسودان تحسنا ملموسا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وطبقا لاتفاق تم التوقيع عليه في ٢٦ تموز/يوليه في نجامينا، اتفق البلدان على إنشاء لجنة سياسية لمتابعة تنفيذ الاتفاق. وعلاوة على ذلك، اتفقا على إنشاء لجنة عسكرية مختلطة لرصد الحالة على امتداد الحدود المشتركة، وكذلك على نشر قوة عسكرية مختلطة في بهائي والطينة وكلبس وخور برنقا وأم جيريبي وأدري وآدي ومودونيا والجنينة وتيسي وأم دكوم. وطبعت تشاد والسودان العلاقات الدبلوماسية بينهما في ٨ آب/أغسطس.

١٧ - بيد أن جماعات المعارضة المسلحة التشادية ظلت ناشطة في غرب دارفور، ففي ١١ آب/أغسطس، تحرش أفراد يشتبه في انتمائهم لجماعة من هذه الجماعات بسكان قريتي شيشير وكورقي. وفي ١٢ آب/أغسطس، سرق رجال مسلحون أبقارا من قرية قيلو ثم عبروا الحدود إلى تشاد.

١٨ - وأفيد بأن المسؤولين التشاديين اعتقلوا في ٢٣ آب/أغسطس سبعة من زعماء حركة العدل والمساواة في نجامينا، ولكنهم أطلقوا سراحهم في ذلك اليوم نفسه. وفي ٢٨ آب/أغسطس، صرح وزير خارجية تشاد في الخرطوم بأن حكومته تعتزم تسليم ١٧ من زعماء حركة العدل والمساواة و ٣٠ من زعماء جناح عبد الواحد في جيش تحرير السودان إلى الاتحاد الأفريقي.

ثالثاً - حقوق الإنسان وحماية السكان

١٩ - إن ما يتعرض له المدنيون من القتل والمعاناة إبان الهجمات التي تشن على القرى وعلى المشردين داخليا يبين بوضوح أن المتحاربين لا يميزون بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية.

٢٠ - وقد ازدادت بشدة أعمال العنف الجنسي والجنساني في جميع أنحاء دارفور في الفترة الممتدة منذ تقديم تقرير السابقي إلى الآن. وظلت قوات الميليشيا تهاجم الإناث من المشردين داخليا متى يغادرن حدود مخيماتهم لمزاولة الأنشطة المدرة للدخل، مثل جمع الحشائش والثمار والأحطاب. فبحلول منتصف تموز/يوليه، زاد معدل الاعتداءات من هذا القبيل فيما حول مخيم كلمة من ١٠ اعتداءات في الشهر إلى ١٠ اعتداءات في اليوم. وفي ٢٣ تموز/يوليه، قامت مجموعة تضم عدة مئات من أفراد الميليشيا المسلحين باغتصاب ٢١ امرأة شمال مخيم كلمة؛ وفي اليوم التالي، اغتُصبت ١٧ امرأة أخرى في ذلك الموقع ذاته. وادعت عدة نساء وفتيات مشردات داخليا، بمن فيهن فتاتان كانتا تجمعان الحشائش في منطقة متاخمة لمعسكر للقوات المسلحة السودانية قرب مخيم الطويلة للمشردين داخليا، أنهن قد هوجمن من قبل أفراد تابعين للحكومة. وفي شمال دارفور، ذكر المشردون داخليا الفارون من ديارهم أن الجماعات المسلحة المختلفة تستهدف النساء والفتيات اللاتي يعتقد أنهن يناصرن الفصائل المناوئة.

٢١ - وتبدو السلطات الحكومية عاجزة أو عازفة عن التصدي لموجة العنف الجنسي. وقد هونت الحكومة المحلية في جنوب دارفور من شأن الاعتداءات الجنسية وربطتها بالنشاط الإجرامي العادي الذي يحدث في المخيمات.

٢٢ - وقامت مقرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان، سيما سمر، بزيارة السودان في الفترة من ١١ إلى ١٧ آب/أغسطس. وهي مترعة أشد الانزعاج إزاء الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في المنطقة والدلائل التي تشير إلى أن الأشهر المقبلة ستشهد مزيدا من التدهور إذا لم تتخذ إجراءات لحماية المدنيين من الهجمات ولإنهاء

الصراع بالوسائل السلمية. وقد طرّحت في المناقشات التي أجرتها مع كبار المسؤولين الحكوميين الشواغل القائمة إزاء حالات قتل المدنيين والاعتصاب والتعذيب والتشريد.

٢٣ - وفي مناسبات عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاقَت السلطات مسؤولي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن أداء واجباتهم، منتهكة بذلك التزامات الحكومة المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات. ففي ١٥ آب/أغسطس، منعت لجنة المعونة الإنسانية طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان من الإقلاع من مطار نايلا. وفي ١٧ آب/أغسطس، منع ضباط من جهاز الأمن الوطني والمخابرات السوداني موظفا في إحدى وكالات الأمم المتحدة من ركوب طائرة هليكوبتر في ذلك المطار نفسه. وفي ١٧ آب/أغسطس، احتجز الجهاز لفترة وجيزة سائقا تابعا لإحدى وكالات الأمم المتحدة في الجنيّة. ولا يزال الجهاز يقيد بصفة منتظمة إمكانية دخول بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى مرافق الاحتجاز في دارفور.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٤ - أدى استمرار القتال والاعتداءات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والتعويق من جانب الجهات الرسمية، إلى جانب حلول الموسم المطير بما يكتنفه من صعوبات، إلى عرقلة الجهود الإنسانية. وقد أصبحت إمكانيات وصول وكالات الأمم المتحدة إلى الفئات السكانية المتضررة أقل كثيراً في الوقت الراهن مما كانت عليه في أواخر عام ٢٠٠٤ ومعظم عام ٢٠٠٥.

٢٥ - وقد أخذت بيئة دارفور تصبح مرة أخرى بيئة متعاظمة الصعوبة وشديدة الخطورة بالنسبة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأن عدد المستفيدين الذين لا يستطيع الوصول إليهم قد ازداد من ٢٩٠ ٠٠٠ نسمة في حزيران/يونيه إلى ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة في آب/أغسطس. وأرغمت الهجمات المباشرة التي تستهدف العمليات الإنسانية كثيراً من المنظمات على إيقاف جميع عملياتها إلا ما هو بالغ الضرورة منها. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأنه نتيجة لذلك أصبح ٤٠ في المائة من سكان شمال دارفور يفتقرون حالياً إلى الرعاية الصحية الأساسية. وانخفضت نسبة التحصين باللقاحات من ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٢٦ - وقد أثر تفشي انعدام الاستقرار وانعدام الأمن تأثيراً ضخماً على الزراعة وعلى الأمن الغذائي. فقد أرغم القتال الذي وقع بالقرب من الطويلة وكورما وجبل مون وجبل مرّة المزارعين المحليين على الفرار من ديارهم خلال الأسابيع القليلة المتاحة لزراعة السرغوم

والدّخن اللذين يعتمد عليهما الآلاف من البشر في معيشتهم. وعلى الرغم من أن وكالات الأنشطة الإنسانية وزعت البذور اللازمة للزراعة، فإن محصول هذا العام سيكون ضعيفا بسبب استمرار انعدام الأمن، مما يجعل من الصعب تعهد المحاصيل بالعناية ثم جنيها.

٢٧ - كما أن المطول الشديد للأمطار الموسمية عرقل الجهود الإنسانية وجلب مخاطر صحية إضافية. واضطرت بعض المنظمات غير الحكومية إلى وقف أنشطتها من جراء انغمار الطرق بالمياه في جنوب دارفور. ويخشى خبراء الصحة المحلية من أن الفيضان قد يلوث مياه الشرب، وتؤكد بالفعل حدوث حالات لتفشي الكوليرا في غرب دارفور. وأدت الإصابة بالإسهال المائي الحاد إلى وفاة ثمانية أشخاص في مخيم مورني وحده من مخيمات المشردين داخليا، منهم أربعة أطفال دون سن الخامسة.

خامسا - تنفيذ اتفاق دارفور للسلام

٢٨ - على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي الأوسع نطاقا والمبادرات الكبرى التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لم تنضم أطراف جديدة إلى الموقعين على اتفاق دارفور للسلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك تأخر كبير في تنفيذ الاتفاق عن المواعيد المحددة لذلك، كما أن عجز الآليات والترتيبات المنشأة بموجب الاتفاق عن إيقاف العنف المستمر قد أضعف من مصداقية الاتفاق.

٢٩ - وقامت وفود من حكومة السودان ومن المجتمع الدولي بزيارة عبد الواحد في أسمره خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار محاولات لم تكلل بالنجاح استهدفت إقناعه بالتوقيع على اتفاق دارفور للسلام. ولم يرفض عبد الواحد الاتفاق برمته ولكنه طلب إجراء تعديلات أو إضافات لتلبية مطالبه السياسية الأربعة، وهي: أن يكون له دور في استعراض عملية نزع سلاح الجنجويد؛ وتخصيص منصب نائب لرئيس الجمهورية على المستوى الوطني من أجل دارفور؛ وزيادة التعويضات؛ ودمج ولايات دارفور الثلاث في منطقة واحدة.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، تفيد التقارير أن سلطة عبد الواحد تواجه تحديات من عدد من القادة ذوي النفوذ. ففي ٢٨ تموز/يوليه، أصدر أحدهم، هو أحمد عبد الشافي الباسي، بيانا صحفيا زعم فيه أن المجلس العسكري والقيادة الميدانية لحركة تحرير السودان قد فصلتا عبد الواحد. وفي ١٨ آب/أغسطس، أعلن أحمد عبد الشافي الباسي خططاً لعقد "مؤتمر لحركة/جيش تحرير عموم السودان" بهدف توضيح الهيكل القيادي والتنظيمي. ولا يزال الغموض يشوب موقف عبد الواحد ومدى قوته داخل جيش تحرير السودان.

٣١ - وبالإضافة إلى جناح عبد الواحد في جيش تحرير السودان، تضم "كتلة معارضي اتفاق دارفور للسلام" مجموعة الـ ١٩ وحركة العدل والمساواة، التي شكلت بعض عناصرها جبهة الخلاص الوطني في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتضم مجموعة الـ ١٩ بعض القادة السابقين في جناح عبد الواحد في جيش تحرير السودان مع أنصارهم، الذي استاءوا من المواقف التفاوضية التي اتخذها عبد الواحد في أبوجا.

٣٢ - وتتخذ حركة العدل والمساواة أكثر المواقف تشددا في معارضة اتفاق دارفور للسلام، ويبدو أنها ماضية في تنفيذ تهديدها بمقاومة الاتفاق بعد اختتام مفاوضات أبوجا. بيد أنه وقع انشقاق في هذه الحركة أيضا؛ إذ أفيد بأن جناح حركة العدل والمساواة المؤيد للسلام أصبح شريكا في اتفاق دارفور للسلام، وأن بعض قادة حركة العدل والمساواة في جبل مون يتحاشون استمرار العنف فيما بين المتمردين.

٣٣ - وقد رفضت جبهة الخلاص الوطني اتفاق دارفور للسلام. وهي حاليا أوسع الجماعات المتمردة تنوعا من الناحية العرقية، فهي تضم فصائل كبيرة من الفور والمساليت والزغاوة. وقد أسس هذه الجبهة رئيس حركة العدل والمساواة، الدكتور خليل إبراهيم، ورئيس التحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني، أحمد إبراهيم دريج، والنائب السابق لرئيس جيش تحرير السودان وقائد مجموعة الـ ١٩، خميس عبد الله أبكر، والدكتور شريف حرير من التحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني.

٣٤ - وفي ٨ حزيران/يونيه، وقعت عدة جماعات على إعلان بالالتزام باتفاق دارفور للسلام. وفي بلاغ صادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٧ حزيران/يونيه، اعتبر المجلس هذه الجماعات من "الشركاء في عملية السلام"، ودعتها اللجنة المشتركة إلى المشاركة في اجتماعاتها. بيد أن الأطراف الموقعة على اتفاق دارفور للسلام تعارض إسناد أي دور للأطراف غير الموقعة عليه أو إعطاءها أي استحقاقات تُذكر، ولا يزال يتعين على الاتحاد الأفريقي والأطراف وضع خطة لإشراك الأطراف غير الموقعة في عملية تنفيذ اتفاق دارفور للسلام.

٣٥ - وفي الاجتماع الثاني للجنة المشتركة، المعقود في ٣ آب/أغسطس، عرض رئيس لجنة وقف إطلاق النار تقريرا يُعدد ٦٠ انتهاكا منفصلا لوقف إطلاق النار. بيد أنه عندما علم رئيس اللجنة المشتركة بأن لجنة وقف إطلاق النار لم تنظر في ذلك التقرير، أحال هذه الانتهاكات الستين كلها مرة أخرى إلى تلك اللجنة للتحقيق فيها.

٣٦ - وتجتمع لجنة وقف إطلاق النار بصفة منتظمة، ولكن العجز يكبلها في معظم الأحيان بفعل الخلافات حول دور الأطراف غير الموقعة على اتفاق دارفور للسلام والعلاقة بين لجنة

بنجامينا لوقف إطلاق النار ولجنة وقف إطلاق النار المنشأة في إطار اتفاق دارفور للسلام. وفي ١٣ آب/أغسطس، أخطرت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان رئيس لجنة وقف إطلاق النار بأنها قررت إخراج ممثلي جناح عبد الواحد في جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من لجنة وقف إطلاق النار ومن مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٣٧ - ويبلغ عدد انتهاكات وقف إطلاق النار المزعومة المتأخر النظر فيها لدى لجنة وقف إطلاق النار ٩٢ انتهاكا. وقد شكّلت حاليا لجان فرعية لوقف إطلاق النار وهي تزاوّل عملها، ولكن بعضها لا يوجد به تمثيل لبعض أطراف اتفاق دارفور للسلام والأطراف الموقعة على إعلان الالتزام. وفي الاجتماع المعقود في ٣٠ آب/أغسطس، ناقشت لجنة وقف إطلاق النار ١٥ من بلاغات الانتهاكات المحالة إليها من اللجان الفرعية لوقف إطلاق النار.

٣٨ - وقد أفلتت من الأطراف أيضا المواعيد النهائية لعدد من التدابير المتصلة بالأمن. فلم تنشئ الأطراف بعد السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور، مما جعل من المستحيل الوفاء بالموعد النهائي لإنشاء لجنة تنفيذ ترتيبات الأمن المتعلقة بدارفور وهو ١٥ حزيران/يونيه؛ كما أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لم تتمكن من إنشاء اللجنة المشتركة لتنسيق السوقيات، الذي كان محدد له ٢١ أيار/مايو. ولم يكمل الاتحاد الأفريقي أيضا تعيين حدود مناطق المراقبة والمناطق العازلة والمناطق المجردة من السلاح؛ وإصدار خريطة نهائية تبين مواقع المراقبة ومناطق إعادة الانتشار الخاصة بكل طرف من الأطراف؛ ووضع خطة تسيير الدوريات لرصد المناطق العازلة (وكل هذه التدابير كان يتعين إتمامها بحلول ٢٢ حزيران/يونيه). ووفقا لاتفاق دارفور للسلام، كان يتعين على الحكومة أيضا أن تحصر نشاط الجنجويد في مناطق معينة بحلول ٢٠ تموز/يوليه، ولكن لم يتحقق الوفاء بهذا الموعد النهائي. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، قدمت الحكومة إلى الاتحاد الأفريقي خطتها لترع سلاح الجنجويد. وطُرحت خطة نزع السلاح للمناقشة في اجتماع لجنة وقف إطلاق النار المعقود في ١٧ تموز/يوليه، وأرسلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تعليقات أولية على الخطة إلى لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي في ٢٦ تموز/يوليه.

٣٩ - وفيما يتعلق بتقاسم السلطة، عقدت جمعيتا ولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور دورتين طارئتين لتعديل الدستور المؤقت لكل منهما، من أجل زيادة المناصب الوزارية ومقاعد الجمعيتين وفقا لما تقضي به الأحكام المتعلقة بتقاسم السلطة من اتفاق دارفور للسلام. وفي ٧ آب/أغسطس، تم تنصيب ميني ميناوي كبيرا لمساعدتي رئيس الجمهورية، وهو المنصب الرابع في ترتيب المناصب العليا للسلطة التنفيذية على المستوى الوطني، ورئيسا للسلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور. وفي ١٢ آب/أغسطس، افتتحت بعثة الاتحاد الأفريقي في

السودان مكتباً تابعاً للاتحاد الأفريقي في الخرطوم لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام، سيوفر حيزاً للعمل لممثلي جناح ميناوي في حركة تحرير السودان، وجناح الإرادة الحرة في حركة تحرير السودان، وجناح السلام في حركة العدل والمساواة، وفريق الاتحاد الأفريقي لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام، واللجنة التحضيرية لعملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن ميني ميناوي تشكيل سبع لجان لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام، بوصف ذلك خطوة أولى نحو تنفيذ الاتفاق قبل تشكيل السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور، وأكد أن هياكل السلطة المؤقتة لدارفور ستشمل الأطراف التي وقعت على إعلان الالتزام. وبالإضافة إلى التأخيرات في إنشاء السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور، مضى دون تنفيذ عدد من المواعيد النهائية لبعض التدابير المهمة لتقاسم السلطة، بما في ذلك عدم إتمام تعيينات الرتب العليا في قطاعي الحكومة والخدمة المدنية (وفقاً للمطلوب بحلول ١٥ حزيران/يونيه)، وإنشاء لجنة التقدير والتقييم (وفقاً للمطلوب بحلول ١٤ آب/أغسطس).

٤٠ - وفيما يتعلق بتقاسم الثروة، شرعت بعثة التقييم المشتركة في الأعمال التحضيرية لتحديد الاحتياجات العاجلة والأطول أجلاً للإنعاش والتنمية. ويضم فريق بعثة التقييم المشتركة ٤٠ من الخبراء السودانيين والدوليين المختارين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والمؤسسات الأكاديمية. وقد أوفد الفريق إلى نيالا في أوائل آب/أغسطس، وقام بزيارات ميدانية، وأجرى مناقشات جماعية مركزة ومقابلات مع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة في جنوب دارفور. بيد أن تصاعد العنف عرقل بقدر كبير العمل التقييمي للفريق.

٤١ - وكان التقدم الذي أحرزته الأطراف محدوداً بشأن الأحكام الأخرى المتعلقة بتقاسم الثروة من اتفاق دارفور للسلام. فلم تنشئ الأطراف بعد صندوق دارفور للتعمير والتنمية ولا لجنة دارفور لإعادة التأهيل وإعادة التوطين (وكلتاهما كان مطلوبا إنشاؤها وفقاً للاتفاق بحلول ١٥ حزيران/يونيه)، ولم تنشئ أيضاً لجنة للتعويضات (كان متوقفاً إنشاؤها بحلول ١٥ تموز/يوليه). ولم يُنشئ أي من المجالس التشريعية لولايات دارفور لجنا لأراضي الولايات، وهي التي كان مطلوبا طبقاً لاتفاق دارفور للسلام أن تنشأ على الفور.

٤٢ - وفي الوقت نفسه، لم يعين الاتحاد الأفريقي بعد مرشحه لرئاسة اللجنة التحضيرية لعملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين. بيد أن الاتحاد الأفريقي يواصل التحاور مع الأطراف وفئات الجمهور والمجتمع الدولي على أساس غير رسمي. وفي الوقت نفسه، تتعاون بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في جهود توعية الجمهور باتفاق دارفور للسلام وعملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين، وعقدتا عدة حلقات تدريبية

في تموز/يوليه وآب/أغسطس. بيد أن تلك الأنشطة لا تزال محصورة في كبرى مدن دارفور؛ حيث أن البيئة الأمنية الراهنة تحول دون الاضطلاع بجهود رئيسية للتوعية في المجتمعات الأصغر حجماً وفي مخيمات المشردين داخليا.

٤٣ - وفي ٢ آب/أغسطس، أرسل لي الرئيس البشير خطة حكومة السودان لإعادة الاستقرار وحماية المدنيين بدارفور، وفقا لما وعد به في سياق مناقشاتنا في ٢ تموز/يوليه في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في بانجول، غامبيا. وقد رددت على الرئيس البشير في ٢٥ آب/أغسطس، مرحباً بأن الخطة تحدد عدة مجالات لدعم الأمم المتحدة لعملية السلام في دارفور، بما في ذلك دعم عملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين والعمليات الإنسانية، ولكني أبدت قلقي من أن خطة الحكومة لا تبين استعداداً من جانب الحكومة للموافقة على الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للسلام في دارفور تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤٤ - وأعربت في ردي عن قلقي البالغ إزاء نشر عدد كبير من جنود القوات المسلحة السودانية إلى دارفور، بالنظر إلى الحكم المنصوص عليه في اتفاق دارفور للسلام بعدم نشر "قوات عسكرية إضافية في دارفور من جانب حكومة السودان بدون موافقة لجنة وقف إطلاق النار". كما أن أي عمل عسكري هجومي من جانب القوات المسلحة السودانية في دارفور سيكون مخالفاً لقراري مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) و ١٥٩١ (٢٠٠٥)، اللذين يؤكدان أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور.

سادساً - الدعم المقدم من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٤٥ - في ١ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ما مجموعه ٢٠٠ ٧ فرد، يتألفون من ٧٨٣ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان، و ٤٢٥ من أفراد الشرطة المدنية، و ١٢ من أفراد لجنة وقف إطلاق النار، وقوة للحماية قوامها ٩٨٠ ٤ فرداً.

٤٦ - وطوال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، استجابت بعثة الأمم المتحدة في السودان لطلبات عديدة للمساعدة من الاتحاد الأفريقي. وساعد الموظفون التقنيون التابعون للأمم المتحدة الأفراد المختصين في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في إنشاء شبكات للهاتف ولتكنولوجيا المعلومات، بينما قام منسق التعاون المدني - العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان بتدريب أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على قضايا الشؤون الإنسانية. وفي الوقت نفسه، قدم خبراء اللوجستيات التابعون لبعثة الأمم المتحدة تلقينا للأفراد المختصين في بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن نظم إدارة الأصول.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع الاتحاد الأفريقي، بمساعدة من المجتمع الدولي، في شن حملة إعلامية تستهدف الترويج لاتفاق دارفور للسلام. وفي ذلك السياق، قدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان دعماً إعلامياً إضافياً لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عن طريق طبع النص الكامل لاتفاق دارفور للسلام باللغتين الانكليزية والعربية، فضلاً عن تحرير وترجمة وطبع موجز لذلك الاتفاق. ويجري حالياً توزيع هذه المنتجات الإعلامية في جميع مناطق دارفور.

سابعاً - قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)

٤٨ - في ٣١ آب/أغسطس، قرر مجلس الأمن، في قراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، دون المساس بالولاية والعمليات التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في السودان حالياً على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ومن أجل دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، توسيع نطاق ولاية البعثة بتزويدها بعدد يصل إلى ١٧ ٣٠٠ من الأفراد العسكريين الدوليين وبعنصر مدني مناسب، يشمل عدداً يصل إلى ٣ ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، وعدداً يصل إلى ١٦ من وحدات الشرطة المشكّلة، ونشر البعثة لتشمل دارفور. وفي ذلك القرار نفسه، يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي أيضاً بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، ويعرب عن تصميم الأمم المتحدة على العمل مع حكومة الوحدة الوطنية للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة التي يواجهها السودان. وفي الفقرة ١ من القرار، يدعو مجلس الأمن إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على نشر قوة البعثة الموسعة إلى دارفور.

٤٩ - وفي عدد من التصريحات العلنية، رفضت حكومة السودان رفضاً شديداً للهجة ما قرره مجلس الأمن بشأن الانتقال من عملية الاتحاد الأفريقي للسلام إلى عملية للسلام تضطلع بها الأمم المتحدة. وقوبل اتخاذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) بالترحيب من كبار أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان والجماعات المتمردة في دارفور، وكذلك من أحزاب المعارضة في الشمال. وشوهدت في جميع أنحاء دارفور مظاهرات مؤيدة وأخرى معارضة لقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

٥٠ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، نظم عدة آلاف من الطلاب في نيالا مظاهرة ضد إمكانية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة؛ وقدم والي جنوب دارفور مذكرة رفض من اتحاد طلبة جنوب دارفور إلى رئيس مكتب بعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تظاهر حوالي ٣ ٠٠٠ شخص في استاد الفاشر تأييداً للانتقال. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، قدّم عدد من المتظاهرين لا يقل عن ١ ٠٠٠ متظاهر رسالة احتجاج على قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦) إلى مكتب الأمم المتحدة في الفاشر.

وفي ٣ أيلول/سبتمبر، قُتل طالبان حينما قامت شرطة مكافحة الشغب بفض مظاهرات مؤيدة للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) في الفاشر. ونُظمت أيضا مظاهرات عديدة برعاية الحكومة في بلدات شتى في المنطقة ضد تنفيذ القرار. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قام الطلبة وموظفو الحكومة بمظاهرة ضد القرار في الجينية، وسلّموا مذكرة إلى رئيس مكتب تنسيق الأنشطة الإنسانية هناك. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نظّم النواب في نيالا مظاهرة ضد القرار، ضمت عدة آلاف من الطلبة. وانقلبت المظاهرة إلى العنف عندما بدأ الطلبة يرشقون بالحجارة المركبات المارة ومكاتب الأمم المتحدة ومقار المنظمات الدولية غير الحكومية. وطلبت الأمم المتحدة من الشرطة الحكومية في ٤ أيلول/سبتمبر زيادة الحماية لممتلكات الأمم المتحدة، ولكن معظم هذه الطلبات لم يلق أي استجابة.

٥١ - ويبدو أن المسؤولين الحكوميين وحلفاءهم يشجعون نزعات الجمهور المعارضة للانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، مستخدمين في ذلك عبارات تهديدية ضد الأمم المتحدة، بما يخالف اتفاق مركز القوات. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدلى الرئيس البشير ونائب الرئيس طه بملاحظات، شملت التهديد بالمقاومة المسلحة وغيرها من أشكال العنف ضد الأمم المتحدة إذا نُفذ قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، بل وشملت التعهد بفتح معسكرات خاصة لتدريب المقاتلين الذين سيقاومون بالعنف وجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في دارفور.

ثامنا - ملاحظات

٥٢ - إن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي تواصل ارتكابها دون عقاب القوات المسلحة السودانية والمليشيات وفصائل المتمردين في دارفور أمر لا يمكن قبوله. وفي هذا الصدد، أشجب بكل قوة الاعتداء الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس وأودى بحياة اثنين من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وأصاب ثلاثة آخرين من جنودها بجروح. وهذا الاعتداء وغيره من الاعتداءات العديدة المرتكبة في الأسابيع الأخيرة يزيد لا محالة من خطورة البيئة السائدة في دارفور على حفظة السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وفي نهاية المطاف على أهل دارفور أنفسهم، الذين تعهد المجتمع الدولي بمساعدتهم وبالإسهام في حمايتهم. وإني أقدم بأحر التعازي القلبية إلى أسرتي الجنديين القتيلين من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٥٣ - وقد انقضت حتى الآن ثلاثة أشهر منذ توقيع اتفاق دارفور للسلام. بيد أنه بدلا من المصالحة وبناء الثقة، نشهد حاليا اشتداد العنف وترسخ الاستقطاب. وتقف المنطقة مرة

أخرى على شفا السقوط في خضم كارثة. وينم القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا بالتماس حل عسكري للصراع وجلب أعداد متزايدة من الجنود إلى المنطقة، مقترنا بالقتال الدائر بين الجماعات المسلحة، عن تجاهل صارخ لاتفاق دارفور للسلام. فالأطراف الموقعة وغير الموقعة على السواء تواصل انتهاك التزاماتها المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام واتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وإن المجتمع الدولي ليساوره بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد حدوث دعم جوي عسكري حكومي خلال الهجمات التي تشن على السكان المدنيين، وإزاء تحريك المزيد من الأصول العسكرية إلى داخل دارفور. وإني أدعو بكل قوة جميع الأطراف إلى إيقاف العنف والتقييد بالتزاماتها بحماية المدنيين.

٥٤ - وإني أناشد بقوة من لهم تأثير على الجماعات التي لم توقع على اتفاق دارفور للسلام أن يضغطوا على هذه الجماعات كي تلتزم بروح وقف إطلاق النار وتنضم إلى عملية السلام. ولا بد من تعريف هذه الجماعات أن انتهاج العنف لتحقيق الأهداف السياسية أمر غير مقبول، ويجب تذكير جميع الأطراف بأن التدابير التي ترمي إلى معالجة الأزمة الناشبة في دارفور يلزم أن تكون متسقة مع قرارات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومع اتفاق دارفور للسلام.

٥٥ - ويساورني شديد القلق أيضا إزاء إعاقة السلطات الحكومية في دارفور للأفراد التابعين للأمم المتحدة. فهذا العمل يخالف مخالفة مباشرة التزامات الحكومة بموجب اتفاق مركز القوات. وأهيب بالحكومة أن تكفل تذكير جميع السلطات المحلية في دارفور بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات.

٥٦ - واتفاق دارفور للسلام هو وثيقة تاريخية من أجل السودان، والجدول الزمني المحدد لتنفيذه يشكل تحديا. وينبغي للأطراف ولالاتحاد الأفريقي، بمساعدة من المجتمع الدولي، أن يضاعفا جهودهما في مجال التنفيذ. وفي هذا الصدد، ينبغي للجهات المانحة الدولية أن توفر الدعم المناسب بجميع أشكاله السياسية والمادية والمالية لمن يسعون بنية صادقة إلى تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وينبغي للأطراف أن تذلل على وجه الاستعجال الطريق المسدود الذي وصلت إليه لجنة وقف إطلاق النار. ويجب أن تجتمع هذه الهيئة المهمة بصفة منتظمة ويجب جعلها جامعة بقدر أكبر لكي تحقق تحقيقا وافيا في انتهاكات وقف إطلاق النار المبلغ عنها.

٥٧ - ومن الضروري في الوقت نفسه العمل على توسيع نطاق التأييد السياسي والشعبي لاتفاق دارفور للسلام. ويجب أن تواصل السلطات السودانية والمجتمع الدولي جهودهما الرامية إلى إقناع الأطراف الأخرى بالتوقيع على الاتفاق. ومن المهم بالمثل توسيع نطاق تأييد الجمهور لاتفاق دارفور للسلام عن طريق مبادرات مثل عملية الحوار والتشاور بين

الدارفوريين والتنفيذ السريع لآليات التعويضات. وينبغي أن تبدأ على وجه الاستعجال عملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين، وأن تكون عملية جامعة إلى أقصى مدى ممكن.

٥٨ - والمرحلة التي توجد فيها دارفور حاليا مرحلة بالغة الخطورة. فقد بلغ انعدام الأمن في هذه المنطقة المنكوبة أعلى مستوياته، بينما انحسرت إمكانية الوصول إليها بالأنشطة الإنسانية إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٤. وما لم يتحسن الأمن في المنطقة، سيواجه العالم باحتمال أن يضطر إلى أن يقلص بشدة هذه العملية الإنسانية التي تبلغ الحاجة إليها مبلغا حادا.

٥٩ - مع التضاعف في عدد الأطراف الفاعلة والتكاثر في مناطق القتال، تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان هي الأخرى صعوبة في إنجاز ولايتها فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين وتنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خطوة مهمة جدا هي تمديد ولاية عملية الاتحاد الأفريقي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويمثل تمديد الولاية وإقرار مفهوم جديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تطورين جديرين بالترحيب. فالوجود المستمر في دارفور لبعثة قوية للاتحاد الأفريقي في السودان له دور بالغ الأهمية يلزم أن يضطلع به في حماية المدنيين وتحسين الحالة الأمنية المتردية إلى أن يمكن وزع عملية للأمم المتحدة، بموافقة حكومة السودان. وإني أهيّب مرة أخرى بشركاء الاتحاد الأفريقي أن يكفلوا مقابلة تمديد مجلس السلام والأمن لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بالتوفير السخي والسريع للموارد اللازمة لقوة الاتحاد الأفريقي كي تواصل عملها حتى انتهاء ولايتها.

٦٠ - ويجب أن تدرك حكومة السودان أيضا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور. وما زلت على اقتناع قوي بأن اضطلاع الأمم المتحدة بعملية متعددة الأبعاد، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، هو أنسب نهج سياسي لتحقيق السلام الدائم والمستدام في دارفور، وأن عملية دولية ومحيدة حقا من هذا القبيل، مزودة بالموارد والقدرات الكافية، وتشمل مشاركة أفريقية قوية، هي وحدها التي يمكن أن تدعم على الوجه الفعال تنفيذ اتفاق دارفور للسلام.

٦١ - وكما أقر مجلس الأمن، لن يكون الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة ممكنا ما دامت حكومة السودان ترفض الموافقة عليه. ومن ثم فلإني أحث حكومة السودان على أن تتقبل روح قرارات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأن تعطي موافقتها على الانتقال، وأن تلتزم بالعملية السياسية. ويتعين أيضا على الحكومات والزعماء الذين بوسعهم أن يؤثروا في الأحداث أن يجعلوا صوتهم مسموعا وأن يفوا بالعهد النبيل الذي أعلن في أيلول/سبتمبر

٢٠٠٥، حين وافقت الجمعية العامة على أن الحكومات عليها "مسؤولية حماية" المدنيين المعرضين للخطر من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان. ويُتوقع من مجلس الأمن أن يؤدي دورا خاصا جدا في هذا الصدد، بأن يُظهر وحدةً في العمل. ويجب أن تكون هناك رسالة واضحة وقوية ومتسقة من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشأن عواقب رفض المساعدة الدولية من أجل أهل دارفور المنكوبين والتقاعس عن ممارسة مسؤولية الحماية. وفي الوقت الراهن، أصبحت الحالة في دارفور تشتد تفاقمًا في كل يوم. ولن تدخر الأمم المتحدة، وأنا شخصيا، أي جهد في مواصلة التماس حل عادل وسلمي وعاجل لهذه الفاجعة الكبرى التي هي من صنع الإنسان في القرن الحادي والعشرين.